

الباقى باسم الخبر مجازا وقد يقال الخلف لفظي لان الفاعل بانه
المحذوف نظرا الي العاقل الذي هو الاصل وهو مستقر وقد
لا بد من اعتباره والفاعل بانه المذکور نظرا الي الظاهر
المتعوضه وهو معمول للعاقل لا بد من اعتباره والفاعل
بانه مجموعهما نظرا الي المقصود واختاره الرضي فان قلت
لا بد من تعلقهما بمحذوف فان كان متعلقهما فعلا يكون
الخبر مجملته فعلية فقد اندرج حكمها في حكمها فلا تباينة
في ذكرها على حدة وان كان شبه فعل يكون مفردا كما في
المنعرات فليس في اضدادها عنه زيادة فائدة قلت بل
ان يقال ان الحكم ثابت في الظاهر لهما مع قطع النظر عن
متعلقهما وهما بهذا الاعتبار غير الجملة فطعا ولا يفرقان
من ذكر المنعرات ومذهب المصريين ان كلامهما بمجمل
ضمير المتبادر كالمشتق سوا تقدم او تاخر ومذهب الغرا
انه ان كان ناسخا لمجمل الضمير او تقدم فلا والاطار ان يولد
ويعطف عليه ويبدل منه كما فعل ذلك مع التاخر ومن تأخر
مع التاخر قولهم فان قوادى عندك الدهر ارجع
ولم تجله الضمير يسمي ظاهرا مستقرا لانه استقر فيه ضمير عامله
كذا علة بعضهم وتضمنته انه لا يسمي بذلك فيما اذا وقع الظاهر
مخوفا في الدار ابوه او عنده اخوه لان رفع الظاهر
يمنع استقرار الضمير فيه وان كان متعلقا يكون عام محذوف
وجو على انه لا ياتي على من يقول محذوف الضمير مع
المتعلق الا ان يريد ما من شأنه ان يستقر فيه الضمير بان
يستقر فيه على فرض كون الفاعل ضميرا وفي المقياس انه
اذا قدر المتعلق خاصا لاستقر فيه الضمير ولا يستقر
ضمير من المحذوف الخاص الي الظروف والمجاز والمجرور

وتضمنته

وتضمنته انه لا يسمي مستقرا وسيد المحققين على التسمية
بالمستقر بان استقر فيه معنى عامله وجا اول صحة التسمية
بالاستقرار ولو كان المحذوف خاصا ذكر ذلك في حواشي
الكشاف واعلم ان تقدم المتعلق كان او مستقر وقيل كان
او مستقرا والخلاف في الراجح لاني الجواز فقبل تقدم باسم
الفاعل ورجح ابن مالك لان الاصل في الخبر الاطراد
وتقدم نزاع الرضي فيه لكن قال بعضهم انه هو الحذف
اذا المبوب من زيد عندك انه مستقر لا استقر وهو علامة
الحقيقة فان اريد الجواز وهو استقراره في الماضي فهو
استقر لا استقر ومن ثم قال السمعاني التفتازاني الاصح
ان المبوب من نحو زيد في الدار ثابت فيها ومستقر لا ثابت
او استقر انتهى وللتصريح به في قوله ثابت لدي نحو
البن كائين ونقائل ان يمنع دلالة هذا اعلى الاولوية
بل عايشه الدلالة على مجرد الجواز والتعيينه في بعض الواضع
وهو ما لا يصلح فيه الفعل نحو اما زيد وخوت فاذا عندك
عندك زيد لان اما واذا التخيالية لا يلزم مفعول وكذا ان
قول تعيينه لمنع من الفعل لا يدل على اولوية مطلقا
وقيل بتقدم الفعل ورجح ابن الحاجب تعاندا محضري
وغیره لانه الاصل في العمل والتعيينه في الصلة واجيب
بالفرق فانه في الصلة واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع
موقع المفرد والتعبير بكائين او مستقر او كان او استقر
للتشبه بالالتفيد فيصيح تقدم ما كان معناها نحو
حاصل وثابت وحصل وثبت قال في المعنى ان اريد
الماضي قد كان او استقر او وصفا وان اريد الحال
او الاستقبال نحو الصوم في اليوم والجواز عند تقدم

تضمنته انه لا يسمي مستقرا وسيد المحققين على التسمية بالمستقر بان استقر فيه معنى عامله وجا اول صحة التسمية بالاستقرار ولو كان المحذوف خاصا ذكر ذلك في حواشي الكشاف واعلم ان تقدم المتعلق كان او مستقر وقيل كان او مستقرا والخلاف في الراجح لاني الجواز فقبل تقدم باسم الفاعل ورجح ابن مالك لان الاصل في الخبر الاطراد وتقدم نزاع الرضي فيه لكن قال بعضهم انه هو الحذف اذا المبوب من زيد عندك انه مستقر لا استقر وهو علامة الحقيقة فان اريد الجواز وهو استقراره في الماضي فهو استقر لا استقر ومن ثم قال السمعاني التفتازاني الاصح ان المبوب من نحو زيد في الدار ثابت فيها ومستقر لا ثابت او استقر انتهى وللتصريح به في قوله ثابت لدي نحو البن كائين ونقائل ان يمنع دلالة هذا اعلى الاولوية بل عايشه الدلالة على مجرد الجواز والتعيينه في بعض الواضع وهو ما لا يصلح فيه الفعل نحو اما زيد وخوت فاذا عندك عندك زيد لان اما واذا التخيالية لا يلزم مفعول وكذا ان قول تعيينه لمنع من الفعل لا يدل على اولوية مطلقا وقيل بتقدم الفعل ورجح ابن الحاجب تعاندا محضري وغیره لانه الاصل في العمل والتعيينه في الصلة واجيب بالفرق فانه في الصلة واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع موقع المفرد والتعبير بكائين او مستقر او كان او استقر للتشبه بالالتفيد فيصيح تقدم ما كان معناها نحو حاصل وثابت وحصل وثبت قال في المعنى ان اريد الماضي قد كان او استقر او وصفا وان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم في اليوم والجواز عند تقدم